

الرهان لا يزال معقود على المجموعات الجديدة داخل الصف الليبرالي الإسلامي السعودي، فهل ستستمر متمسكة بشرعية وشعار الدين؟ وهل ستتمكن من أن تحول شعاراتها فعلاً إلى أهداف إستراتيجية لها؟ أم أن شعاراتها ستطوى بعد أن تحقق أهدافها المرحلية، وتتكشف أو تحترق أوراقها كما احترقت أوراق غيرها من قبل؟... وقد تمكنت هذه النخبة من المفكرين من إثبات وجودها على الساحة المحلية من خلال سلسلة من البيانات والعرائض، حتى إن مشروعهم لقي تجاوباً داخل العائلة المالكة نفسها. وبالفعل فقد اتخذت الحكومة منذ ذلك الوقت عدة خطوات تمهيدية باتجاه الإصلاح السياسي والديني. ولكن هل يعني هذا أن السعودية على وشك دخول حقبة ما بعد الوهابية؟

بقلم عماد الخطيب

يبدو أن مشهد تمخض الليبرالية السعودية مازال يتشكل، فهو مختلط الأمشاج تتداخل فيه الرؤى والأفكار، والرموز والشخصيات البارزة في سياقها، وكل ذلك يمكن إرجاعه إلى حادثة نشوء هذا التيار الذي يكتسب مع مرور الوقت وضوحاً وتفككاً في تقاسيمه الجديدة والحديثة على المجتمع السعودي.

وفي هذا الطرف الزمني الذي يمر به تيار أو جيل (الليبراليون الإسلاميون)، هل يمكننا أن نعزو سبب وجود التيار الليبرالي الإسلامي في السعودية، إلى أرضية المجتمع المبنية على أساس ديني، وهو الأمر الذي دفع بهم إلى رفع شعار الإسلاميه محاولة في استقطاب التعاطف والدعم الشعبي إلى أن يصلب ويشدد عوده ثم يطرح عنه الشعار التكتيكي لينتقل بعدها إلى الخطة الإستراتيجية المعدة سلفاً؟

هل يمكننا أن نسحب هذا التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن عند نشوء أي ظاهرة تجديدية تجمع في طياتها بين نقيضين؟ أم أن الوقت مبكر لإطلاق الحكم على ظاهرة "الليبراليين الإسلاميين" السعوديون التي لم تؤسس إلى الآن منهجاً موحداً وتياراً منظماً، بل مازالت تدب على شكل تكتلات فردية قد تتفق في المبادئ العامة، لكنها تختلف بصورة واضحة في الأفكار الحركية والمرحلية.

إذا جاز هذا التعبير وأسمينا الليبرالية الإسلامية داخل السعودية بالتيار العام، فإن أطيافها المتباينة ومجموعاتها الوليدة التي تنضوي تحت دائرة -التجديد والتطوير والعصرنة والبرلة- يمكن تشبيهها بسباق السيارات التي انطلقت من خط الصفر، فهناك سيارة وصلت إلى خط النهاية، وانتهت واحترقت جميع أوراقها وخلعت أي غطاء من الإسلاميه التي كانت تتدثر به في بداية السباق، وأخرى قبيل خط النهاية مازالت متمسك بخيوط إسلاميه تحاول التذكير بها بين الفينة والأخرى، وأخرى مازالت في منتصف الطريق، وأخرى مازالت في بداية السباق والحس والغطاء الإسلامي مازال قوياً وحاضراً.

هذه الصورة البسيطة يمكن أن تبرز مدى التباين، وتفسر أسباب الخلاف بين الأطياف الليبرالي الإسلامي داخل السعودية، التي استطاعت أن تجمع داخلها وفي فترة زمنية وجيزة، من يمثل أقصى اليمين وأقصى اليسار والوسط.

كذلك الرهان لا يزال معقود على المجموعات الجديدة داخل الصف الليبرالي الإسلامي السعودي، فهل ستستمر متمسكة بشرعية وشعار الدين؟ وهل ستحاول أن تحول شعاراتها فعلاً إلى أهداف إستراتيجية لها؟ أم أن شعاراتها ستطوى بعد أن تحقق أهدافها المرحلية، وتتكشف أو تحترق أوراقها كما احترقت أوراق غيرها من قبل؟.

هذه الملابس تدعو المحلل البسيط إلى عدم العجلة في إصدار الأحكام على سباق الرهان الليبرالي الإسلامي، بل إن التصرف السليم هو الحرص على إصلاح هذه المجموعات الناشئة، أو توريثها بشعاراتها التي رفعتها ومحاولة إيقاعها في مأزق الالتزام بأفكارها المعلنه، عليها تسهم في تخفيف شعواء التراجع المتسارع لدى المجموعات الليبرالي الإسلامي الناشئة.

هذه العوامل المتداخلة لم تمنع الباحث الفرنسي ستيفن لاكرويس -أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس- من دراسة هذا التيار الذي فضل أن يصفهم بالدعاة الجدد في السعودية، مشيراً إلى أن السنوات القليلة الماضية في السعودية شهدت ظهور اتجاه جديد ممثل بشخصيات إسلامية وليبرالية سابقة من السنة والشيعنة تدعو لتغيير ديمقراطي ضمن إطار إسلامي، من خلال إعادة قراءة المذهب الوهابي الرسمي.

وقد تمكنت هذه النخبة من المفكرين من إثبات وجودها على الساحة المحلية من خلال سلسلة من البيانات والعرائض، حتى إن مشروعهم لقي تجاوزاً داخل العائلة المالكة نفسها. وبالفعل فقد اتخذت الحكومة منذ ذلك الوقت عدة خطوات تمهيدية باتجاه الإصلاح السياسي والديني. ولكن هل يعني هذا أن السعودية على وشك دخول حقبة ما بعد الوهابية؟

ويعزو الباحث الفرنسي سبب نشوء هذا التيار إلى أسباب مكشوفة ومتداولة، وهي أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وموجة الانفتاح التي تمر بها البلاد خصوصاً بعد تعميم الإنترنت، وافتتاح منتدى الوسطية، ومنتدى طوى، وهما الموقعان اللذان أشار إليهما الباحث على أنهما بداية لمرحلة جديدة في بناء نسيج المجتمع السعودي، كما لم ينس أن يؤكد على دور أحداث الحادي عشر من سبتمبر والضغوط الغربية التي تعرضت لها السعودية.

ويجمع لنا ستيفن: (عبد العزيز القاسم، وعبد الله الحامد، ومنصور النقيدان، وحسن المالكي، ومحمد سعيد طيب، وزكي الميلاد، وجعفر الشايب) في سلة واحدة على أنهم الشخصيات البارزة في التيار الليبرالي الإسلامي، رغم الاختلاف والتباين الشديد بين هذه الرموز التي وإن اتفقت في بعض المبادئ العامة إلا أنها لا يمكن أن تجمع في سلة واحدة، وتعتبر قيادة لتيار حديث.

لكن الباحث ستيفن يقر في ختام بحثه عن الليبرالية الإسلامية، بضبابية الرؤية نحو هذا التيار ومستقبله، الأمر الذي دفعه إلى طرح تساؤلات مفتوحة الزمن وحده هو الكفيل بالإجابة عليها، حيث يقول ستيفن:

(إن نشوء التيار الليبرالي الإسلامي في السعودية محدثاً حركة إصلاحية وُحدوية تسعى إلى حل وسط بين الديمقراطية والإسلام يمثل تطوراً مهماً نحو حقبة "ما بعد الإسلامية"، وهي ظاهرة ليست مقتصرة على السعودية فقط. وبالفعل فإن هذه الحركة تذكرنا بتطور مماثل في بلدان إسلامية أخرى، كمصر على سبيل المثال؛ حيث بُذلت جهود كبيرة لإيجاد "حزب الوسط" الذي دعا إلى توحيد التيارين الإسلامي والمسيحي في منبر إسلامي ديمقراطي. وعلى كل حال فهناك -كما رأينا- عنصر مبتكر في حركة الإصلاح الليبرالي الإسلامي، وبالفعل فبينما ركزت التيارات الإصلاحية السابقة في السعودية بشكل أساسي على التغيير السياسي؛ فإن الصفة الرئيسية للحركة الإصلاحية الجديدة هي أنها تعتبر أن الإصلاح السياسي لا ينفصل عن الإصلاح الديني.

وبعبارة أخرى فإن التحول الديمقراطي بالنسبة للإصلاحيين الليبراليين لن يحدث بدون إعادة نظر شاملة بالمذهب الوهابي. ولهذا فإن هذه النزعة الليبرالية ليست فقط "ما بعد الإسلامية"، ولكن يمكن أن تكون أيضاً "ما بعد الوهابية".

والسؤال الأول الذي يطرح نفسه هو: ما مدى استمرارية هذه الحركة الإصلاحية المتغيرة العناصر؟ وربما يفترض المرء أن تلك الحركة لا يمكن أن تذهب أبعد من تحقيق اتفاقية مؤقتة ومحدودة بين قوى سياسية لها أهداف مختلفة.

ومن الصحيح أيضاً أن عدداً من أكثر القضايا حساسية مثل إصلاح المناهج التعليمية ووضع المرأة في المجتمع السعودي لم يتم التطرق إليها بشكل كامل، ويمكن بالتالي أن تتحول إلى نقاط خلاف. ولكن الذي حاولنا توضيحه هنا أن حركة الإصلاح الليبرالي الإسلامي بكونها أكثر من "تحالف انتحاري" هي تعبير عن تطور كبير داخل الساحة السعودية. وهذا سيضمن أنها ستظهر -إلا إذا تعرضت لضغوط قوية جداً- درجة جيدة من القدرة على الاستمرار.

أما السؤال الثاني فهو مستقبل العلاقات بين ولي العهد الأمير عبد الله والليبراليين. فلقد أظهر الأمير عبد الله حتى الآن مساندته لمشروعهم الإصلاحي، ولكن هل سيتمكن من فرض وجهات نظره على إخوته -الذين يحمل بعضهم آراء مختلفة بخصوص تلك المسألة-، مخاطراً بتمزيق وحدة العائلة المالكة؟ وفي النهاية: هل هو فعلاً مستعد -كما يطالب الليبراليون- لتشكيل سعودية جديدة مبنية على المبدأ الشامل للأمة وليس المبدأ القاصر للوهابية؟ إن هذا سيعني بالفعل تحويل الشرعية القبلية الوهابية لسلالة آل سعود إلى شرعية وطنية عصرية، ويؤدي إلى تغيير جذري للتحالفات الاجتماعية السياسية. ومثل هذا التحرك يمكن أن يكون في حالة عدم الاستقرار الداخلي الحالي محفوفاً بالمخاطر السياسية).

في النهاية يمكننا أن نجزم بأن كثيراً من القضايا الفكرية العالقة المتداخلة داخل المجتمع السعودي لن تحل بالصورة السريعة وتصل إلى الوضوح والنضج الفكري عبر الخطوات السليمة، مادام المجتمع السعودي يعيش على شكل كتلة واحدة ملتفة حول السلطة الحاكمة، التي لم تُوفر أي نسيج من أجواء المجتمع المدني -الحقيقية- الذي يساعد في إيجاد مناخ ثقافي، وحرارة اجتماعي مرنة يساهم في إنضاج الآراء الفكرية الناشئة وتمحيصها بكل حرية وروح سامية، وعلى هذا فإن المجتمع السعودي سيبقى حائراً داخل صراعات فكرية لن تحل بسهولة في ظل تلاعب السياسي بالتيارات الفكرية المستقلة وإسقاط بعضها ببعض، وتوظيف بعضها لصالحه، ودعم بعضها دعماً فحاً يظهر كمية التناقض الاستخفاف المركبة في كربونات الجو السعودي العام.

في ظل هذه البيئة المشوبة بروح القمع والاستبداد السياسي والاجتماعي، يبقى ذكاء القيادات الحركية للتيارات الفكرية داخل السعودية في ألا تنجر إلى متهاتت تضعها فيها السلطة، أو تفرضها الضغوط الشعبية والأعراف الاجتماعية، حتى لا تلهيها و تبعدها عن مشروعها الأساسي أو تحرف مسارها إلى مشروع آخر تجد نفسها ملزمة بالانخراط فيه.